الحركة النسوية الأردنية: تطورها وأهدافها

د. طارق أحمد آهنغر ١
تجملة أيوب ٢

الملخص

إن مصطلح النسوية بمفهومه العام هو الاعتراف بأن للمرأة حقوقا وفرصا مساوية للرجل في مختلف مستويات الحياة، وهي "النظرية التي تنادي بمساواة الجنسين سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، وتسعى كحركة سياسية إلى تحقيق حقوق المرأة واهتماماتها وإلى إزالة التمييز الجنسي الذي تعاني منه المرأة. والحركة النسوية ظهرت في العقد الأول من القرن العشرين في بريطانيا ثم في ١٩١٠م في أمريكا، منها انتقل إلى العالم العربي في عام ١٩٢٠م وأطلقت عليه مصطلح النسوية. وأما الحركة النسوية في الأردن فنشأت متأثرة بحركة النسوية المصرية وظهرت فيها في أربعينات من القرن العشرين كحركة وطنية وخيرية بين النساء المتعلمات من الطبقة العليا والمتوسطة وكانت أهدافها الرئيسية تقديم الإسعافات الأولية والغذاء والمأوى للاجئين الفلسطينيين. وكان نشاطها بمثابة رد فعل على الوضع السياسي والاقتصادي في الأردن في ذلك الوقت. وتوسعت أهدافها وارتكزت على التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة الأردنية. وهذه المقالة تسلط الأضواء على الحركة النسوية في الأردن وجداول أعمالها ونشاطاتها كما تشير الى مساهمات روادها.

---

١ الأستاذ المساعد في قسم اللغة العربية وآدابها، بجامعة كشمير سرينغر. الهند

٢باحثة الدكتوراه في قسم اللغة العربية وآدابها، بجامعة كشمير سرينغر. الهند (91+ 9149526916, tajamulfazilli6@gmail.com)

الكلمات الدليلية: الحركة النسوية الأردنية، النسوية، حركة خيرية، التمييز الجنسي، الأبوية

إن حركة النسوية بدأت في البلاد العربية في بداية القرن العشرين، وتعتبر مصر مسقط رأس لحركة النسوية العربية. وبدأت الحركة أولا بانتشار المؤسسات الأهلية تقودها وتديرها النساء، وثانيا الصحافة النسائية التي لعبت دورا ملحوظا في تنمية الحركة، ثالثا قيام المجموعات السياسية التي تزعمها النساء تحت ضغوط اجتماعية من أجل تحقيق المطالب السياسية والاجتماعية والوطنية. نلخص من مراجعة عوامل تطور الحركة النسائية الأردنية إلى القول بأنها حركة اجتماعية نشأت من قلب حاجات النساء، وتطور هذه الحاجات نتيجة تزايد الوعي الذي ارتبط بتزايد أعداد المتعلمات والعاملات ومنهن الرائدات اللواتي يلمسن حاجة المجتمع بشكل عام وحاجة النساء بشكل خاص، إلى الدعم والمساندة كمرحلة أولى، من خلال تنظيم قوتهن والانخراط في منظمات اتخذت طابع العمل الخيري في البدايات، والتطور إلى منظمات تنموية ومطلبيه تسعى إلى المشاركة في بناء المجتمع وتمكين النساء، وقد جاءت عوامل أخرى لتساعد على تطور هذه الحركة واستمراريتها، وأول هذه العوامل انبثاق المنظمات النسائية المطلبية وبعض الخيرية، من قلب حركة المجتمع المدني بتوجهاتها المتنوعة والمتنامية، وعلى رأس هذه المنظمات، الأحزاب السياسية، التي أدت دورا مهما في تشكيل وتوجيه العديد من المنظمات الحركة على امتداد تاريخها.

تأسست أول جمعية نسائية في الأردن عام ١٩٤٤م تحت اسم "جمعية التضامن النسائي" التي أسستها مديرة مدرسة الزهراء الابتدائية مع المعلمات الأخريات. فعينت الأميرة مصباح والدة الملك طلال رئيساً فخرياً لها. وكانت الأهداف الأولوية لهذه الجمعية هي رعاية الأطفال ومساعدة الفقراء. وفي عام ١٩٤٥م طلبت هدى شعراوي الناشطة النسوية المصرية البارزة خلال زيارتها الرسمية إنشاء اتحاد المرأة الأردنية من أجل انضمامها إلى الاتحاد النسائي العربيArab Women's Federation من

الأمير عبد الله بن الحسين فوافقها الأمير، وفي وقت لاحق من ذلك العام تم تأسيس الاتحاد النسائي الأردني.[١] وبذل الاتحاد جهوده في رفع المستوى التعليمي للمرأة وتحسين صحة الأطفال ومساعدة الأمهات الفقيرات اللاتي كانت تضيق عليهن الحياة. وكان تركيزه على الأهداف التالي:

١. جعل النساء أفضل أمهات
٢. وتربية الجيل القادم

وجدير بالملاحظة أن الاتحاد لم يهدف إلى تغيير أو تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي أو القانوني للمرأة بشكل كبير. كما عبرته سلوى زيادين بقولها: "بحلول نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، لم يكن لدى المرأة الأردنية أي نوع من الاهتمام السياسي النسوي. وكانت المرأة لا تزال تحت سيطرة الأعراف القبلية والاجتماعية. وكانت الحركة النسائية الأردنية لا تزال حركة خيرية"[٢]

وشهدت الحياة السياسية في الأردن تغيرات كثيرة بعد صدور الدستور الأردني الجديد عام١٩٥١م (بعد الإعلان الرسمي عن وحدة الضفتي الشرقية والغربية)،. وشملت هذه زيادة الحرية السياسية، مثل حرية التعبير والصحافة، وحرية تكوين الجمعيات، والحرية الأكاديمية.[٣] هذه العوامل لعبت دورا هاما إلى جانب الحركة السياسية العربية النشطة (خاصة في مصر وفلسطين)، وغرست في نفوس النساء

---

١ Dababneh, A. The Jordanian Women's Movement: A Historical Analysis Focusing on Legislative Change. PhD Thesis, University of Leicester, 2006, p 92

٢ Ibid ,p 93

٣دراسات في تاريخ الأردن الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٣٨-١٨٩٤م،ص ٨٥ .

الأردنيات رغبة في وضع استراتيجية للمطالبة بالحقوق المزيدة وتحسين وضعهن الاجتماعي والسياسي. ونتيجة لذلك، في عام ١٩٥٤م اجتمعت مجموعة من حوالي مائة امرأة أردنية متعلمة ذات دوافع سياسية في عمان وأنشأن "الاتحاد النسائي العرب Arab women's union . فاتضحت البداية الحقيقية لحركة النسوية الأردنية التي كانت أهدافها الرئيسية منح المرأة حق التصويت والترشح للمناصب العامة[١] ومن بين أهداف الاتحاد النسائي العربي:

١. محاربة الأمية
٢. ورفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمرأة
٣. وإعداد المرأة لممارسة حقوقها الكاملة كمواطنة
٤. وتنمية أواصر الصداقة بين المرأة العربية ونساء العالم لتحسين الوضع في البيت وتعزيز السلام.

والاتحاد أنشأ فروعه في المدن الكبرى (عمان، إربد، السلط، الكرك، الزرقاء)، ووصلت عضوية الاتحاد إلى الآلاف. وطالبت نساء اتحاد المرأة العربية بتغيير قوانين الأحوال الشخصية والعمل والانتخابات. كما نشطوا في عقد الندوات والورشات والمشاركة في المؤتمرات الإقليمية والدولية. وفي نوفمبر من عام ١٩٥٤م، قدمن مذكرتهم الأولى إلى رئيس الوزراء للمطالبة بإدخال تغييرات على قانون الانتخابات لتمكين المرأة من الترشح للمناصب العامة وحقها في التصويت. ويمكن وصف الأيديولوجية التي اختارتها الحركة النسوية الأردنية في المراحل الأولى من تاريخها بأنها

١الاسكوا: وضع المرأة العربية:٢٠٠٥ تاريخ الحركات النسائية في العالم العربي، ط١،٢٠٠٥م بيروت، ص ٢

لم تكن نسوية ماركسية فحسب، بل كانت تحتوي أيضًا على إيديولوجية نسوية اشتراكية. ويمكن تبرير هذا الافتراض من خلال ملاحظة أن المؤسسين الرئيسيين للحركة كانوا من الشخصيات المهمة في الحزب الشيوعي (إميلي بشارات وسلوى زيادين).[١] من خلال هذا الاتحاد عكست هؤلاء النساء اعتقادهن بأن ليس النظام الأبوي هو السبب وراء اضطهاد المرأة فحسب ولكن الوضع السياسي والاقتصادي للمرأة مسئول عن تخلف المرأة في الأردن. لقد اعتقد الاتحاد أن تعليم المرأة ضروري لمساعدتها في الحصول على فرص عمل جديدة ستشكل أفكار المرأة وتوفر لها الاستقلال وتؤهلها لحق التصويت. أثبتت المرأة إيمانها المطلق بأن حقوق المواطن ليست حكراً على الرجل. وكانت هذه الأيديولوجية السياسية وراء حل الاتحاد من قبل الدولة في عام ١٩٥٧[2].

ومن عام ١٩٥٧م حتى عام ١٩٧٤ لم تكن هناك منظمات للحركة النسائية في البلاد، ولم يكن هناك أي نشاط سياسي من أي نوع لمطالبة حقوق المرأة. كان لدى النساء الناشطات خيارات محدودة: العمل مع أحد الأحزاب السرية أو مع الجمعية الخيرية التي يختارها. لكن سلوى زيادين تؤكد أن النساء استمرن في الاجتماع سرا من خلال جمعية غير مسموح بها من قبل الحكومة تسمى "رابطة الدفاع عن حق المرأة"Defending women's rights league. ونظراً لصعوبة عقد الاجتماعات السرية، قررت هؤلاء النساء إنشاء حزب غير سياسي يهدف إلى تقليص الأمية بين النساء، أطلق عليه اسم جمعية القضاء على الأمية. وقد مكن إنشاء هذا المجتمع

---

١ سليمان الموسى: دراسات في تاريخ الأردن الحديث، ط،١ ١٩٩٩م، منشورات وزارة الثقافة، عمان الأردن، ص -٢١٧ ٢

Joseph, S. Patriarchy and Development in the Arab World. Gender and 2 Development,1996 p 14-19.

النساء من استئناف اجتماعاتهن دون مزيد من الشكوك الحكومية.

وفي عام ١٩٧٤، أعيد تأسيس الاتحاد النسائي العربي (AWU) تحت اسم جمعية الاتحاد النسائي الأردنSociety of women's Federation of Jordan مع تعديل قانون الانتخابات الذي منح المرأة حق التصويت والترشح في الانتخابات البرلمانية. كانت أهداف الاتحاد الآتية:

١. رفع المستويات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة
٢. دعم ممارسة المرأة لحقوقها الكاملة كمواطنة وعاملة وربات أسر
٣. تعزيز أواصر الصداقة والتعاون مع المنظمات العربية والدولية
٤. تمثيل المرأة في الأردن في المؤتمرات الدولية العربية والنسائية
٥. دعم التضامن العربي في المجالات الاقتصادية والثقافية والتعليمية والاجتماعية
٦. ودعم المشاركة الفعالة للمرأة في بناء الوطن العربي. "

هذه النشاطات البدائية أثمرت في عام ١٩٧٩، حيث تم تعيين أول وزيرة إنعام المفتي لرئاسة وزارة التنمية الاجتماعية. وكان تعيينها خطوة بارزة للأمام، إلا أنه كان يهدف أساسًا إلى "دمج جميع الأنشطة النسائية في إطار تنظيمي واحد يخضع مباشرة لسيطرة وزارة المفتي"[١] في عام ١٩٨١، أنشأت وزارة الشؤون الاجتماعية منظمة نسائية حكومية جديدة في الأردن تحت اسم" الاتحاد العام للمرأة الأردنية"على عكس الاتحاد النسائي، تم تصميم المنتدى ليكون بمثابة منظمة جامعة لجميع المنظمات

١ فيصل بطاينة، فرسان الديمقراطية في الأردن، ط،١ ٢٠٠٠م، مطابع الشمس، عمان الأردن، ص-١٢.

النسائية. هيمن" الاتحاد العام للمرأة الأردنية" إلى حد كبير على مجال السياسة النسائية لبقية الثمانينيات، وكان كل من الاتحاد النسائي الأردني والاتحاد العام للمرأة الأردني ينظران إلى بعضهما البعض على أنهما منافسان وليس حركات تكميلية. ولم يحدث أي تعاون حقيقي بينهما، إذ كان كل منهما يعكس أبعادًا مختلفة في نضالات المرأة. تبنت JMU موقفًا مستقلاً، في حين أن GFJW نشأت من قبل الدولة.[١]

ومع ذلك شهدت الحركة النسوية الأردنية في التسعينيات تقدمًا كبيرًا في معالجة قضايا حقوق المرأة: في التشريع وسوق العمل والمشاركة السياسية والتعليم. وأبرز المنظمات النسائية في الأردن هي اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة Jordanian National Committee for Women JNCW(منظمة شبه حكومية) التي أسسها مجلس الوزراء عام ١٩٩٢ وترأسها الأميرة بسمة بنت طلال. وكانت مهمتها الأصلية هي إنشاء "استراتيجية وطنية" للمرأة في الأردن (ومؤخراً) لتقديم توصيات تشريعية وسياسية للحكومة. باعتبارها منظمة جامعة، نظمت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة لجنة تنسيقية للمنظمات غير الحكومية مهمتها "تنسيق أنشطة مختلف المنظمات التي تتعامل مع قضايا المرأة من أجل تجنب الازدواجية". كما أن اللجنة مسؤولة أيضًا عن تقديم التقييم والملاحظات حول أنشطة هذه المنظمات ومن بين البرامج الأخيرة للجنة الوطنية لشؤون المرأة تحديث الاستراتيجية الوطنية للمرأة والتي بدأت عام ٢٠٠٠م كما عملت على وثيقة بعنوان "سؤال متكرر" بمساعدة مركز دراسات المرأة في الجامعة الأردنية ضمن حملة لتعزيز الوعي بالحقوق القانونية للنساء والأطفال.

---

١ Zuhur, S. Women and Empowerment in the Arab World. Arab Studies Quarterly, 2003, p 1-22

عملت اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة على مجموعة واسعة من القضايا التشريعية والاجتماعية. وكانت اللجنة القانونية فعالة في تعديل عدد من القوانين التمييزية.. وقد منحت التعديلات النساء إجازة أمومة مدفوعة الأجر، وأحكام أفضل للمعاشات التقاعدية، وتحسين فرص الحصول على الطلاق وتحسين الحقوق (وإن لم تكن متساوية) في دفتر الأسرة (وثيقة هوية مهمة مطلوبة للحصول على بعض الخدمات العامة).[١] وفيما يتعلق بجداول أعمالهم على المستوى الاجتماعي، فقد شاركوا في "أحداث التوعية والدعوة للسياسات بالإضافة إلى الجهود العملية لدعم الأدوار العامة الأكبر للمرأة. كما أنشأت اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة شبكة المعرفة النسائية من أجل تمكين النساء في الحكومة المحلية من تبادل خبراتهن مع بعضهن البعض وبالتالي تعزيز التضامن وتطوير المهارات المهنية". تسرد المنسقة القانونية للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، رائدة فريحات، القضايا التالية كأهم قضايا المنظمة: القضايا المتعلقة بالعمل، وقضايا الأحوال الشخصية، وقضايا القانون الجنائي (مثل جرائم الشرف والاغتصاب والعنف المنزلي). على الرغم من انتقادها باعتبارها منظمة نخبوية (من حيث توجهاتها)، تقول واريك: "إن اللجنة الوطنية الأردنية للمرأة "مثال ممتاز على شخصية الحركة النسائية الأردنية. إنه موجود لأن الدولة اختارت إنشائه، ورغم أن دعوتها إلى تحقيق قدر أكبر من المساواة للمرأة صادقة وفعالة في كثير من الأحيان"[٢]

وفي عام ١٩٩٥ (وبعد مؤتمر بيجينغ) تم تأسيس المنتدى الوطني الأردني للمرأة JNFW Jordanian National Forum for Women هي أيضًا منظمة شبه

---

١ سليمان عبيدات، دراسة في عادات المجتمع الأردني، ص ٧.

٢ Warrick, C. Law In The Service of Legitimacy Gender and Politics In Jordan. Surrey: Burlington: Ashgate.2009 p 13

حكومية وتشترك في العديد من جداول الأعمال والأنشطة مع .JNCW بفارق أنها JNFW منظمة شعبية مع أعضاء فرديين في جميع أنحاء البلاد، وتعمل مع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني الأخرى والهيئات الدولية في مجال المناصرة وبرامج التدريب، ومشاريع التوعية. ونشاطاتها تهدف إلى تحول إيجابي ملموس في وضع المرأة وتحقيق مشاركتها المتساوية الفعالة مع الرجال في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما تحاول إلى تعزيز وضعها القانوني، فمثلا: حصول على جوازات السفر، وقانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي، وإنشاء ملجأ لضحايا العنف المنزلي، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.[١] ويمكن ملاحظة صورة أكثر تفاؤلاً بعض الشيء فيما يتعلق بتعديلات قانون العمل. وفي عام ١٩٩٦، نالت المرأة الحق في الحصول على إجازة أمومة مدفوعة الأجر مدتها عشرة أسابيع، إضافة إلى ساعات عملها لإرضاع أطفالها. من حيث قانون الضمان الاجتماعي تعتبر المرأة في وضع أفضل. لكي يكون الرجال مؤهلين للحصول على معاش تقاعدي، يجب عليهم إكمال ١٨ عامًا من العمل، في حين يُطلب من النساء إكمال ١٥ عامًا فقط. ومن الاهتمامات الرئيسية الأخرى لـ JWM إنشاء مأوى لضحايا العنف المنزلي. تم إنشاء الملجأ أخيرًا في عام ٢٠٠٧[٢]

وفي الآونة الأخيرة، انشغلت JWM بمطالبة القانون المتعلق بحق المرأة في نقل جنسيتها الأردنية إلى أطفالها. ويقول العديد من أعضاء البرلمان إن تمرير مثل هذا

---

١ Salti al-Tal, Suhair. Introduction to Women's Issues and the Women's Movement in Jordan. Arab Organization for Research and Publications.1985

٢ Al-Atiyat, Ibtesam. The Women's Movement in Jordan: Activism, Discourses and Strategies. Freie University,2003,p 152

القانون سيشكل تهديدًا لهيمنة البلاد واستقرارها بسبب تدفق اللاجئين القادمين من سوريا والعراق وفلسطين، وفي الجانب الآخر يحق للرجال الأردنيين نقل جنسيتهم إلى أطفالهم إذا تزوجوا من غير أردنية. وقد بُذلت مؤخراً جهودا لمنح أطفال الأمهات والآباء حقوقاً مدنية متساوية بما فيها: الحق في التعليم والعمل في القطاعات غير الحكومية وبعض حقوق الملكية، ولكنهم حرموا من الحقوق السياسية بما فيها: حق التصويت وتقلد المناصب العامة.

كان على حركة JWM أن تتحمل العديد من العقبات من بينها تدخل الدولة التي تؤطر وتنظم عمل المنظمات النسائية المختلفة، وكما أوضحنا سابقًا. فإن معظم هذه المنظمات إما تخضع لتنظيم الدولة أو لها علاقات غير مباشرة مع الحكومة. ويشكل وجود الثقافة المؤسسية الأبوية عائقًا رئيسيًا آخر. وبالإضافة إلى الطبيعة الأبوية للمجتمع الأردني، فإن القبلية هي قوة اجتماعية منهكة أخرى. كان على JWM أن تكافح اتهامات بأنها تتبنى العقلية الغربية. ومما زاد من الأشكال وجود عدد من النساء "المناهضات للنسوية"، اللاتي قاومن التغييرات القانونية التي تهدف إلى تحسين حياة المرأة في العديد من الجوانب مثل: التمويل، والإحساس بالعمل التطوعي، والتنسيق، والتأصيل الشعبي[1].

وبعد دراسة جداول أعمال الحركة النسوية الأردنية يصبح من الواضح أن تركيزها الأساسي يظل على التشريعات وصنع السياسات وتحسين الظروف المادية للمرأة الأردنية. وأن أغراضهم الأساسية تدور حول مفاهيم التمكين (في المجالات

Droeber, J. (2003). "Woman to Woman"- The significance of Religiosity for Young 1 Women in Jordan. Women's Studies International Forum, 26(5),p 409-424.

الاقتصادية والسياسية والقانونية والتعليمية). يجب أن يُنسب الفضل إلى مؤسسة نساء الأردن في تغيير حياة المرأة، والأهم من ذلك أنها أثبتت كفاءتها في التأثير على السياسات والقوانين التي لها تأثير مباشر على حياة المرأة، لقد تجاهلت أو أهملت (عن غير قصد) مجموعة واسعة من المناقشات النسوية حول البعد الثقافي والاجتماعي فيما يتعلق بمعارك المرأة اليومية مع التمييز بين الجنسين.

الخاتمة

في الختام، يمكن القول إن الحركة النسائية في الأردن مرت بمراحل متعددة منذ تأسيس أول جمعية نسائية عام ١٩٤٤محتى الآن. فبدأت الحركة بطابع خيري واجتماعي، التي ركزت على تحسين الظروف المعيشية للنساء والأطفال في أول الأمر. تطورت شيئا فشيئا أهدافها التي تشمل تعزيز الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للنساء. وشهدت الحركة النسائية الأردنية تقدماً كبيراً بفضل جهود النساء الناشطات والمنظمات المختلفة مثل الاتحاد النسائي الأردني، واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، والمنتدى الوطني الأردني للمرأة. كانت هذه المنظمات رائدة في الدفع نحو تحسين التشريعات والسياسات المتعلقة بالمرأة، كما لعبت دوراً حاسماً في زيادة الوعي بالحقوق القانونية للنساء وتعزيز دورهن في المجتمع وكان ذلك على الرغم من العقبات والتحديات التي واجهتها الحركة النسائية، بما فيها: التدخل الحكومي والمجتمع الأبوي والقبلي، الأعراف الرائجة. ولقد نجحت في تعديل العديد من القوانين التمييزية وتعزيز حقوق المرأة في مجالات التعليم والعمل والصحة كما حصلت على الحقوق مثل ما يحصل عليها الرجال.

المصادروالمراجع

١. هند، أبو الشعر هند، دراسات في تاريخ الأردن الاقتصادي والاجتماعي؛ ١٩٣٨-١٨٩٤م، منشورات أمانة عمان الكبرى، عمان، ط،١، ٢٠٠٩ م.

٢. الاسكوا، وضع المرأة العربية ؛٢٠٠٥ تاريخ الحركات النسائية في العالم العربي، ط١،٢٠٠٥م، بيروت.

٣. سليمان الموسى، دراسات في تاريخ الأردن الحديث، منشورات وزارة الثقافة، عمان، ط:١ (١٩٩٩م).

٤. فيصل بطاينة، فرسان الديمقراطية في الأردن، مطابع الشمس، عمان، ط،١ (٢٠٠٠م).

٥. سليمان عبيدات، دراسة في عادات المجتمع الاردني.

6. Dababneh, A. The Jordanian Women's Movement: A Historical Analysis Focusing on Legislative Change. PhD Thesis. University of Leicester 2006,p 92

7. Joseph, S. Patriarchy and Development in the Arab World. Gender and Development,1996.

8. Zuhur, S. Women and Empowerment in the Arab World. Arab Studies Quarterly, 2003

9. Warrick, C. Law In The Service of Legitimacy Gender and Politics In Jordan. Surrey: Burlington: Ashgate ٢٠٠٩

10. Salti al-Tal, Suhair. Introduction to Women's Issues and the Women's Movement in Jordan. Arab Organization for Research and Publications.1985

11. Al-Atiyat, Ibtesam. The Women's Movement in Jordan: Activism, Discourses and Strategies. Freie University ٢٠٠٣